

Distr.: General
25 June 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
الدورة الثانية والستون
جنيف، ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
تقييم أنشطة الأونكتاد

تقييم أنشطة الأونكتاد: استعراض عام

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

مقدمة

١- يشكل هذا التقرير استعراضاً عاماً يصف أنشطة التقييم التي اضطلع بها الأونكتاد خلال العام السابق. وتقدم هذه المعلومات لإتاحة الإبلاغ بشكل أكمل عن جميع أنشطة التقييم، وهي تمثل خطوة نحو تعزيز المساءلة والدروس المستفادة.

أولاً- التقرير التقييمي التوليقي لعام ٢٠١١

٢- تقدم التقييمات الخارجية تعليقات ذات مصداقية بشأن أداء عمل الأونكتاد. وتجري هذه التقييمات وفقاً لمعايير الأهمية والفعالية (بما في ذلك الأثر) والكفاءة والاستدامة، بالاتساق مع المعايير التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويهدف هذا التقييم إلى استخلاص استنتاجات بشأن العمل المنفّذ، وتقديم توصيات، وتحديد الدروس المستفادة. ويمكن أن تساعد هذه المعلومات في التأثير على إعداد العمليات المتكررة في المستقبل وتخطيطها وتنفيذها. ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للتقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه

التي نفذت خلال عام ٢٠١١. ويكمن الغرض من هذا التقرير في تحقيق هدف ذي شقين: تقديم موحز توليفي لنتائج التقييم بشأن أداء الأونكتاد فيما يتعلق بتنفيذ ولايته؛ وإنشاء نظام لا يرمي فقط إلى الإبلاغ عن هذه النتائج، وإنما يرمي أيضاً إلى نشر الدروس المستفادة التي يمكن أن تساهم في تحسين إنجاز البرامج والمشاريع.

٣- وبوجه عام، فقد أصدرت الفرقة العاملة تكليفاً بإجراء تقييمين من تقييمات البرامج ونظرت فيهما في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وأجريت ثلاثة تقييمات للمشاريع عقب الانتهاء من تنفيذ الأنشطة المتوخاة. وتوضح الفقرات التالية بالتفصيل النتائج الرئيسية لهذه التقييمات والتوصيات المقدمة فيها والدروس المستفادة منها.

٤- وفي عام ٢٠١١، نسقت وحدة التقييم والرصد التابعة للأونكتاد تقييمين اثنين من تقييمات البرامج، وهما التقييمان المتعلقان ببرامج الأونكتاد المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(١)، وبرنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني^(٢)، حسب التكلفة الصادر عن مجلس التجارة والتنمية^(٣).

٥- وقد نُظر في التقييم المتعمق لبرنامج الأونكتاد المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الدورة التاسعة والخمسين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية. وخلص التقييم إلى أن تنفيذ برنامج الأونكتاد المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية اتسق مع ولايته وفقاً لاتفاق أكرا. ويتمثل استنتاج آخر في أن توطيد عمل الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار البرنامج الفرعي ٤ قد أدى إلى تعزيز ما يجريه من أعمال البحث والتحليل ونواتج التعاون التقني. ومع ذلك، فقد خلص فريق التقييم إلى حدوث اختلال في التوازن، خلال إجراء هذا العمل، لصالح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفرع المسؤول عن مجالي العمل كليهما. وحدد فريق التقييم استناداً إلى النتائج التي توصل إليها بضعة مجالات للتحسين فيما يتعلق بما يلي: (أ) إطار الآلية الحكومية الدولية المتصل بالنظر في هذه المسائل؛ (ب) الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في عمله في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبالنسبة إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ (ج) التنسيق والتعاون المشتركين بين الشعب وبين الوكالات في مجال العمل بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (د) التخطيط لإطار العمل المنجز في هذا الصدد والإبلاغ عنه.

٦- وشكل التقرير الأساس الذي استندت إليه المناقشات القوية التي شهدتها الاجتماع، وهو ما يعكس أهمية نتائج التقرير وتوصياته. وتتضمن النقاط المبثقة عن المناقشة ما يلي:

(١) TD/B/WP/234.

(٢) TD/B/58/6.

(٣) TD/B/WP/215.

(أ) حصول اتفاق على التوصية التي تدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لبرامج التعاون التقني ونقل المهارات والمعرفة إلى البلدان النامية عن طريق زيادة مشاركة موظفي الأونكتاد في العمل على المستوى القطري وزيادة مشاركة الخبراء المحليين في أنشطة المشاريع؛

(ب) موافقة العديد من المندوبين على التوصية الواردة في تقرير التقييم التي تدعو الأونكتاد إلى تحسين ممارساته في مجالات التخطيط والرصد والإبلاغ فيما يتعلق ببرنامج عمله المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

(ج) تأكيد بضعة مندوبين من جديد على ضرورة تحسين التنسيق داخل الأونكتاد ومع الوكالات الأخرى من أجل ضمان أوجه التكامل وتحسين الاتساق، وبخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٧- ومع ذلك، فقد أعرب أيضاً عن بعض القلق إزاء التوصية المتعلقة بعمل الأونكتاد في مجال نقل التكنولوجيا، حيث رأت الدول الأعضاء أن لهذه التوصية، من هذا الجانب، تداعيات على ولاية الأونكتاد التي حددها اتفاق أكرا. ولهذا السبب، لم تتوصل الفرقة العاملة في تلك الدورة إلى توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي للأمانة تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم. وستواصل مناقشة التوصيات في الدورة التي تعقدها الفرقة العاملة في عام ٢٠١٢ بشأن التعاون التقني. ومع ذلك، فقد كان من نتائج التقييم أن بدأت الأمانة في التفكير بشأن السبل التي يمكن بها تعزيز عملها للتمكن من تحقيق نتائج أفضل.

٨- ونُظر في التقييم المتعمق لبرنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني خلال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية. وقدّر التقييم، الذي أجراه خبير التقييم المستقل، السيد س. ف. ديفكار، العمل الذي نفذته وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، منذ عام ١٩٩٠ وفق ركائز العمل الثلاث للأونكتاد. واستندت منهجية التقييم إلى أسلوب التثليث والتحليل للبيانات المثبتة عن ما يلي: (أ) الاستعراض المكتبي للوثائق والمخرجات ذات الصلة للوحدة؛ (ب) المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة المعنيين؛ (ج) الزيارات الميدانية إلى القدس ورام الله.

٩- وخلص خبير التقييم المستقل إلى أنه على الرغم من الظروف الميدانية المعاكسة، ومن أن الأونكتاد يمثل طرفاً فاعلاً صغيراً في مشهد المساعدة الإنمائية بالزيارة في هذا المجال من العمل، فإن أهميته ومساهماته المفيدة في تلبية الاحتياجات التي أعرب عنها المستفيدين أمر غير قابل للجدال. وعلاوة على ذلك، خلص التقرير إلى أن نهج الأونكتاد المتخصص قدم عدداً من الأدوات والتقنيات ذات الملكية المسجلة، مع كون الأونكتاد يمثل شريكاً مهماً في تعزيز نظام الإدارة الجمركية.

١٠- ولاحظ خبير التقييم المستقل أن الأونكتاد يواجه تحديات محتملة في الاستجابة لأولويات الجديدة والناشئة للسلطة الفلسطينية والمستفيدين الآخرين، وتنشأ هذه التحديات

عن: (أ) حاجة السلطة الفلسطينية إلى تعبئة تعهدات مالية كافية من أجل زيادة الفعالية في متابعة أولويات التنمية الوطنية؛ (ب) وجود اتجاه متزايد لأنشطة يدعمها المانحون في الميدان لصالح القطاع الخاص الذي لم يحصل على مشاركة كافية في السنوات الأخيرة؛ (ج) افتقار الأونكتاد إلى الوجود الميداني والشراكات الميدانية وغيابه عن هياكل تنسيق المعونة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكلها عوامل تحد من قدرته على تقديم المساهمات الإضافية رغم أهميته وقدراته وخبراته.

١١- وبعد مناقشة حيوية للتقرير وتوصياته، طُلب إلى الأمانة مراعاة التوصيات الواردة في التقرير، وكذلك المداولات التي يجريها مجلس التجارة والتنمية في تنفيذه المستمر لاتفاق أكر. وتعكف الأمانة الآن على النظر في تحديد إمكانية وكيفية تنفيذ هذه التوصيات، من أجل تعزيز إنجاز ولايتها.

١٢- وأُنجزت أيضاً تقييمات خارجية لثلاثة مشاريع هي: (أ) مشروع التجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني؛ (ب) المشروع نون ٦- النهوض بالسياسات الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو النمو دون الإقليمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا؛ (ج) المشروع نون ٥- تنمية القدرات المحلية لتحديد فرص النمو من خلال تعبئة الموارد.

١٣- وتدعم حكومة فنلندا مشروع التجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني، وهو مشروع يهدف إلى دعم متخذي القرارات في استعراض تشريعات الفضاء الإلكتروني من أجل تهيئة بيئة تتيح تنمية اقتصاد المعلومات. وشملت أنشطة المشروع تنظيم حملات التوعية، وتقديم المشورة والتدريب القانونيين، وإعداد الأطر القانونية. وخلص التقييم، الذي ركّز على أنشطة المشروع في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠، إلى أن هذا المشروع كان رائداً في إدخال البعد القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان المستفيدة منه، مُطلقاً بذلك عمليتي إصلاح قانون الفضاء الإلكتروني ومواءمته. فقد سُنّت مشاريع قوانين للفضاء الإلكتروني أو كانت جاهزة لتقرّها الحكومات في جميع البلدان المستفيدة. وتبين أن نهج المشروع - وهو مزيج من المشورة والتدريب القانونيين، مدعوم بعمليات التوعية وبناء القدرات المؤسسية - كان ناجحاً في تعزيز الثقة لدى الشركاء في المشروع والتزامهم بتحقيق الامتثال للمعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعدّ قانون الفضاء الإلكتروني مجالاً يتطلب فيه التطور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعديل المستمر للنصوص القانونية، وهو ما قد يؤدي إلى تزايد الاحتياجات في مجال التدريب والخدمات الاستشارية. وفي هذا الصدد، انصبت التوصيات التي وضعها خبير التقييم بشكل أساسي على مسألة استدامة نهج المشروع. وعلى وجه التحديد، أوصى التقرير بتحديد خرائط طريق واستراتيجيات خروج شاملة التي تدعم ملكية المستفيدين واستيعابهم لمخرجات المشروع. وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع وطبيعته المتطورة، وكذلك الزيادة المتوقعة في الطلب على هذه

المساعدة من قبل البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، أوصى خبير التقييم كذلك بضرورة تعزيز هذا المشروع بموارد إضافية.

١٤- وكان المشروع نون - ٥ - تنمية القدرات المحلية لتحديد فرص النمو من خلال تعبئة الموارد - قيد التشغيل في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠، وحصل على الدعم من حساب الأمم المتحدة للتنمية (الشريحة السادسة). واستهدف هذا المشروع تعزيز قدرة واضعي السياسات في البلدان الأفريقية في مجال تحديد المصادر البديلة لتمويل الخارجي والمحلي غير المنشئ للديون لدعم أهداف الحد من الفقر والاستفادة الفعالة من هذه المصادر. وفي هذا الصدد، تضمنت أنشطة هذا المشروع إعداد دراسات حالات إفرادية قطرية وتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء وحلقات دراسية إقليمية وحلقات عمل تدريبية ونشر مبادئ توجيهية وتعميمها.

١٥- وخلص التقييم إلى أن أنشطة المشروع كانت مهمة للبلدان النامية في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتحسين استخدامها. وعلى الرغم من حدوث بعض التأخير في تنفيذ المشروع وضرورة متابعة أنشطته، فقد قدم المستفيدون من المشروع إفادة إيجابية عن أنشطته، واعتُبرت نتائجه مشجعة ومحفزة. وقد وجهت التوصيات الصادرة عن خبير التقييم إلى مكتب حساب الأمم المتحدة للتنمية وإلى الأونكتاد، بما في ذلك توصية استهدفت تحسين عمليات تقييم المشاريع، وتوصية عن آليات لتمويل المشاريع تشجع اعتماد نهج تقاسم التكاليف مع المستفيدين من المشاريع وأوجه التأزر فيما بين سائر مشاريع حساب التنمية. وأوصى خبير التقييم كذلك بأن يعزز الأونكتاد تعاونه مع الشركاء الآخرين في التنمية، وأن يكثف جهود التوعية التي يبذلها في هذا المجال من خلال المشاركة في المنتديات الدولية وإدماج هذا الموضوع، نظراً لأهميته، في أنشطة برامجه العادية.

١٦- ودعم أيضاً حساب الأمم المتحدة للتنمية (الشريحة السادسة) المشروع نون - ٦ - النهوض بالسياسات الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو النمو دون الإقليمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا، وقد كان هذا المشروع قيد التشغيل في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى وقت مبكر من عام ٢٠١١. واستهدف المشروع تعزيز التجارة الإقليمية ومساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتحول هيكلي طويل الأجل. وتضمنت الأنشطة إعداد دراسات حالات إفرادية قطرية وتقديم خدمات استشارية وتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء وحلقات عمل إقليمية.

١٧- وأكدت النتائج المتعلقة بهذا المشروع، والتي أفاد بها خبير التقييم المستقل، أن الأونكتاد يُعدّ مقدماً مناسباً لهذه المساعدة، وأثبتت أهمية النهج الذي اعتمده المشروع. ولاحظ خبير التقييم المستقل أنه في ضوء توجه المشروع نحو المشورة والربط الشبكي في مجال السياسات المرتكزة على البحوث، فإنه لا يمكن قياس النتائج الملموسة والتغيرات السياسية على الصعيد القطري في وقت التقييم. ومع ذلك، فقد أظهرت المقابلات التي أجريت مع

المستفيدين من المشروع أن هذا المشروع قد وُلد معارف ومشورة مفيدة في مجال تحسين الجوانب المراعية لمصالح الفقراء والمواتية للتنمية في السياسات التجارية وسياسات الاقتصاد الكلي التي من شأنها إفادة ومساعدة مؤسسات اتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت حلقات العمل الإقليمية، والتي تضمنت مناقشات المائدة المستديرة استناداً إلى تقارير البحوث القطرية، وتحليل الخبراء، والتعليقات، محل تقدير كبير، وأتاحت حلقات العمل هذه منبراً للمشاركة الفعالة للبلدان في عملية التكامل دون الإقليمي وما يتصل بها من عمليات تشكيل السياسات. وركزت توصيات خبير التقييم على ضرورة تعزيز استدامة إنجازات المشروع من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على المعارف المكتسبة، وإدماج آليات المتابعة في وضع المشاريع. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصى التقييم بتعزيز إشراك المؤسسات الإقليمية في تنفيذ ومتابعة أنشطة المشاريع المتعددة البلدان. وللإضطلاع بذلك، سيكون من المستحسن دمج عملية تحديد هؤلاء الشركاء والتزامهم بشكل رسمي، أو دعم بناء هذه المؤسسات الإقليمية، في أنشطة المشاريع.

١٨- وأدت هذه التقييمات إلى استخلاص عدة "دروس مستفادة" بارزة حددها خبراء التقييم، وتضمنت ما يلي:

لا يمكن تقييم أداء المشاريع القائمة على البحوث استناداً إلى المؤشرات التي تحاول قياس تنفيذ نتائج البحوث في المستقبل. وهذا ما يجعل نتائج المشروع، إلى حد معين، غير قابلة للقياس ولا يمكن حسابها. وتحديدًا، فبالنظر إلى أنه من المتوقع في العادة أن تحدث النتائج المستمدة من أنشطة البحوث والدعوة خارج الإطار الزمني للأنشطة، فإن تقييم فعالية هذه المشاريع يقتصر في أغلب الأحيان على إمكانات تحقيق النتائج بدلاً من إظهار النتائج الفعلية التي حققها المشروع. وفي هذا السياق، فإن مؤشرات قياس أدلة استيعاب المستفيدين لنتائج البحوث (زيادة المعرفة أو الوعي، وأدلة العمليات...) تبدو أكثر ملاءمة من المؤشرات المرتبطة باعتماد السياسات والتي تتوافق مع التغيرات الطويلة الأجل وتخضع لعوامل خارجية تتجاوز رقابة المشروع.

(أ) التعاون المشترك بين المنظمات مع الوكالات أو المؤسسات ذات الوجود الميداني بإمكانه تعزيز استدامة نتائج المشروع. ويمكن زيادة تعزيز استدامة النتائج، من خلال المتابعة النشطة التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية والإقليمية، إذا جرى إدراجها في البداية في استراتيجيات وأنشطة المشاريع، وتسنى تحديد ولاية واضحة لهذه المؤسسات؛

(ب) من الأهمية بمكان ربط مواضيع التقارير الرئيسية للأونكتاد بالمساعدة التقنية الموازية لها "على الأرض"، بغية تعزيز تطبيق الرسائل الرئيسية التي تحملها هذه التقارير على المستوى الإقليمي أو القطري. ويعدّ دعم هذه الخطوة بالانتقال من تقديم المشورة السياسية إلى إصدار القرارات السياسية وتنفيذها أمراً ضرورياً؛

(ج) تكتسي حلقات العمل والحلقات الدراسية أهمية في مجال بناء الوعي والممارسة، ولكنها لا تكفي بالضرورة لبناء القدرات أو تعزيزها. وينبغي مراعاة هذا الواقع لدى صياغة النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء خلال وضع الإطار المنطقي للمشروع؛

(د) قد يؤدي عرض قصص النجاح التي شهدتها دول أخرى في المنطقة في مجال اعتماد التشريعات وإنفاذها إلى حدوث محاكاة لها وتأثير للضغط التي يمارسها الأقران، ضمن المجموعة الإقليمية نفسها، مع توفير إطار مرجعي ملموس لتخذي القرارات وجماعات الضغط من أجل الشروع في الإصلاح القانوني.

١٩ - ومُنحت ثلاثة من التقييمات الإضافية للمشاريع، والتي تمولها الشريحة السادسة من حساب التنمية تمديدات تستمر إلى ما بعد نهاية عام ٢٠١١^(٤). وتجري حالياً عمليات تقييم هذه المشاريع، وسوف تُنشر التقارير النهائية على موقع الأونكتاد عندما تصبح متاحة.

(٤) هذه المشاريع الثلاثة هي: (أ) المشروع لام ٦ - تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في القطاع السياحي في ستة بلدان نامية ضمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (ب) المشروع سين ٦ - تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة الدولية؛ (ج) المشروع ٠٨-٠٩ ألف جيم - تعزيز السياسات العلمية والتكنولوجية والابتكارية من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية.